اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفين العرب واتحاد المصارف الفرنسية

يفتتحون القمة المصرفية العربية الدولية في باريس

طربيه: البعد الانساني ضروري في المعالجة الاقتصادية للازمات القائمة

تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية نيكولا ساركوزي عقد اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع اتحاد المصارف الفرنسية وبالاشتراك مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب: القمة المصرفية العربية الدولية للعام ٢٠٠٨ – الحوار المصرفي العربي الاوروبي تحت عنوان «الوجه الآخر للتقلبات المالية العالمية»: في باريس – فرنسا يومي ٢٦ و٢٧ حزيران ٢٠٠٨ بحضور اكثر من ٤٠٠ شخصية قيادية مصرفية ومالية واستثمارية واقتصادية من القطاعين العام والخاص وممثل الرئيس الفرنسي السيد هنري غينو، والسيد دانيال بوتون رئيس اتحاد المصارف الفرنسية، ونخبة من حكام المصارف المركزية العربية والقيادات الاقتصادية والمصرفية الاوروبية.

طربيه

بداية تحدث الدكتور جوزف طربيه رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، فركز على معالجة المشكلات الاقتصادية لانجاح العلاقات العربية – الاوروبية وطالب بمواجهة الازمات المصرفية العالمية ومحاصرة اثارها على الاقتصاد العربي والقطاع المصرفي العربي.

ولفت الدكتور طربيه الى ان الاقتصادات العربية بدأت تتحسس رياح هذه الازمات وخصوصا ازمة السيولة المصرفية، وطالب بتفعيل نشاط المؤسسات العربية المالية والاتحاد في مواجهة هذه التحديات خصوصا الازمة الغذائية وانعكاساتها على الحركة الاقتصادية العربية.

كما ألمح الدكتور طربيه الى ان خسائر هذه الازمة قد تصل الى ٦٠٠ مليار دولار، مشددا على اهمية الحوار العربي – الاوروبي، داعيا الى مكافحة الفقر واللامساواة في العالم لأننا انسانيون قبل ان نكون مصرفيين.

واضاف: لا يمكن التغلب على هذه الازمات التي اصبحت ذات ابعاد كونية الا بتفعيل الشراكات الاقتصادية وخصوصا ما يتعلق منها بالقضاء العربي – الاوروبي، واعتبر ان الاستثمار في موضوع مكافحة الفقر هو استثمار ذات عائد مرتفع لانه استثمار في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي حيث لا امن سياسي من دون امن اجتماعي، مؤكدا ان الاغنياء اصبحوا اكثر ثراء الفقراء زادوا فقرا.

واشار طربيه الى ان اتباع القواعد الاقتصادية لا يتفق دائما مع الحلول الإنسانية الواجب اخذها في الاعتبار لأن القضايا المطروحة هي قضايا استراتيجية وليست رقمية، ويمكن للشراكة العربية الاوروبية في حال اخذت هذا الاتجاه ان تكون مفيدة للجهتين معا.

بوتون

وتحدث السيد دانيال بوتون رئيس سوسيته جنرال ورئيس اتحاد المصارف الفرنسية فشدد على ان هذا الحوار يجب ان يناقش مسائل الاستقرار المالي والتنافسية وفرص توسع المصارف الاسلامية، وايجاد حلول لارتفاع اسعار الطاقة ومواجهة الازمة الغذائية العالمية.

وقال: «اننا عالمان مختلفان ولكننا قريبون بعضنا من بعض، ولفت بوتون الى ان القطاع المصرفي الفرنسي هو اول قطاع في منطقة اليورو، ويوظف نحو نصف مليون شخص، والبنوك الفرنسية منتشرة في ٨٤ بلدا من العالم، وان ثلث مدخول اكبر واشهر ثلاثة بنوك فرنسية يأتي من الخارج في اشارة الى الانفتاح الكبير الذي تشهده المصارف الفرنسية وركز بوتون على اهمية ايجاد وسائل التعاون العربي الاوروبي، وعلى ايجاد الرغبة والارادة بتعزيز هذا التعاون ضمن فضاء مشترك.

وتطرق بوتون الى الازمة المالية العالمية فأشار الى انها ليست وراءنا ونخشى ان يكون الآتي اعظم. مؤكدا العمل على مواجهة هذه الازمات الواحدة تلو الاخرى.

هنري غينو

ثم تحدث الاستاذ هنري غينو مستشار الرئيس الفرنسي والمهندس والمنسق الروحي لمشروع التجمع من اجل المتوسط، فتطرق الى مسألة التعاون الاورومتوسطي فشدد على اهمية تحقيق هذا التجمع والاجماع المتوسطي عليه موضحا انه اذا كان هناك بعض الجهات التي لا تريد التعاون فيما يخص هذا المشروع فلها حرية القرار، متمنيا ان تساهم كل الدول في انجاح هذا المشروع.

ولفت غينو ان الاتحاد الاوروبي والدول العربية وعالم الاعمال تعطي دفعا قويا لانجاح المشاريع المتوسطية المشتركة وان فرنسا تعي تماما اهمية هذه الشراكة مع العالم العربي مؤكدا قدرتها على التعاون لايمانها الكبير بان هناك الكثير من القضايا المشتركة بينها وبين العالم العربي.

واضاف نحن نسعى دائما وبكل جدية وصدق بان يعم السلام في المنطقة وتتعزز الاتحادات ويتعزز الانفتاح بين المصارف العربية والمصارف الاوروبية مؤكدا ان تلاقي المصالح سيؤدي الى النجاح.

وتطرق غينو صاحب فكرة التجمع من اجل المتوسط التي تبناها ساركوزي الى الدعوة الى طاولة حوار باريسية يوم ١٣ تموز المقبل قبيل احتفالات يوم الاستقلال والمح الى امكانية الجمع على طاولة واحدة بين رؤساء سوريا ولبنان وفلسطين ورؤساء عرب اخرين من جهة وبين رئيس الوزراء الاسرائيلي من جهة مقابلة وذلك للمساهمة في دفع عملية السلام قدما في الشرق الاوسط.

عدنان يوسف

ثم تحدث الاستاذ عدنان يوسف رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية فاوضح ان هذه القمة التي تحتضنها العاصمة الفرنسية اليوم جاءت في ظروف حالكة تشهدها الاسواق العالمية نتيجة ازمة مصرفية حادة طاولت عددا كبيرا من المصارف العملاقة في العالم لتصل الخسائر الى نحو ٦٩٩ مليار دولار اميركي واشار الى معدلات النمو الاقتصادي الايجابية التي تعدت الـ١٠٪ خلال السنوات الماضية.

* طربيه *

وتحدث عن الازمة المالية العالمية الراهنة وخطورة ظاهرة معدلات التضخم المرتفعة في اغلب الدول وما ينتج عن هاتين الظاهرتين من تداعيات سلبية على الاسواق والمؤسسات في مجمل الاقتصادات في العالم او بالاخص الاقتصادات النامية او الناشئة وبروز بوادر ازمة مواد غذائية عالمية وارتفاع اسعار هذه المواد بنسب راوحت بين ٥٠ و٧٠٪ منذ نهاية العام ٢٠٠٧.

واشار الى نسب التضخم المرتفعة التي سجلت مؤخرا والتي زادت على ٣,٥٪ في منطقة اليورو في حين ان معاهدة الاستقرار النقدي تفرض معدلات تضخم وسطية تصل الى ٢٪ ولا يجب تخطيها.

كما تناول معدلات التضخم في روسيا نحو ١٠٪ وفرنسا بين ٢ و٣٪ والصين ٧٪ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تضم في عضويتها ٣٠ بلدا حيث سجلت معدلا وسيطا ٣ الى ٤٪

ولفت الى ان معدل التضخم خلال الاشهر الاولى من العام الجاري وصل في الدول العربية غير النفطية الى: تونس ٥٪، المغرب ٢ الى ٣٪ الاردن ١٠٪. لبنان نحو ٦٪ ومرشحة ان تصل الى ١٠٪ في نهاية العام ٢٠٠٨ اما بالنسبة لمعدلات التضخم في الاراضي الفلسطينية قد زادت على ٢,٧٪ عام ٢٠٠٧ الى ٤٪ حاليا.

كما تناول يوسف معدلات التضخم في الدول العربية النفطية واعتبر ان احتواء معدلات التضخم هذه يستدعي رفعا للفائدة المصرفية في دول المنطقة خصوصا دول الخليج مضيفا ان السياسات النقدية لهذه الدول تبقى قليلة حيث فرض التضخم نفسه بقوة على اهم مؤشرات الاداء الاقتصادي للدول العربية.

وطالب يوسف فعاليات المؤتمر بمناقشة هذا الواقع مؤكدا ان ما يحدث لم يعد امرا مقبولا.

واختتم حفل الافتتاح باعلان السيد عثمان بنجلون رئيس مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية الشخصية المصرفية العربية للعام ٢٠٠٧ وذلك لجهوده الكبيرة في تنمية وتطوير القطاع المصرفي العربي بشكل عام والقطاع المصرفي المغربي بشكل خاص.